

Distr.: General  
21 August 2006  
Arabic  
Original: Spanish

## الجمعية العامة



## الدورة الحادية والستون

البندان ٦٦ و ٩٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية التابعة للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية لجمهورية كوبا، الذي تعرب فيه عن استهجانها قرار محكمة الاستئناف في أطلنطا بولاية جورجيا (الولايات المتحدة) الذي قضى، خروجاً على المبادئ القانونية، ببطالان الحكم الصادر بالإجماع عن فريق مؤلف من ثلاثة قضاة بإلغاء المحاكمة المعقودة في ميامي ضد الأبطال الكوبيين الخمس المناضلين ضد الإرهاب خيراردو إيرنانديس، ورامون لابانيينو، وفرناندو غونساليس، ورينيه غونساليس وأنتونيو غيريرو (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في إطار البندان ٦٦ و ٩٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) رودريغو ماليركا دياس

السفير

الممثل الدائم لكوبا

\* A/61/150.



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة  
البيان الصادر عن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية التابعة للجمعية الوطنية  
للسلطة الشعبية لجمهورية كوبا

١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦

تعرب لجنة الشؤون الدستورية والقانونية التابعة للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية لجمهورية كوبا عن استهجائها القرار الصادر عن محكمة الاستئناف في أطلنطا بولاية جورجيا، الذي قضى، خروجاً على المبادئ القانونية، ببطالان الحكم الصادر بالإجماع عن فريق مؤلف من ثلاثة قضاة بإلغاء المحاكمة المعقودة في ميامي ضد الأبطال الكوبيين الخمس المناضلين ضد الإرهاب خيراردو إيرنانديس، ورامون لابانيينو، وفرناندو غونساليس، ورينيه غونساليس وأنتونيو غيرو.

ويُبرز هذا القرار مرة أخرى الطابع السياسي للمحاكمة والتدابير الجائرة المتخذة، وتعسف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا انتهاكات قوانين ودستور الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها وأبسط قواعد القانون، لا سيما حقوق الإنسان.

فقد أعلن فريق القضاة الذين تزيد خبرتهم المهنية مجتمعةً على ٨٠ عاماً، في قرار مؤلف من ٩٣ صفحة، أن "احتمال تشكيل هيئة محلفين (محايدة) في هذه البلدة (ميامي) أمر مستبعد بسبب أجواء التحامل السائدة فيها". "وفي هذه الحالة، أصبح إجراء محاكمة جديدة أمراً مفروضاً بسبب الزوبعة العارمة التي أثّرت عندما اقترنت موجة المشاعر الجياشة لدى المجتمع المحلي والدعاية الواسعة قبل المحاكمة وخلالها مع الإشارات غير المناسبة التي أدلت بها النيابة".

إن القرار الصادر عن محكمة أطلنطا لا يراعي أجواء العنف والتخويف السائدة في ميامي، ولا الوقائع الأخيرة التي شهدتها هذه المدينة ونشرتها صحافتها المحلية ذاتها، ومنها مصادرة مخزونات من الأسلحة كانت ستُستخدم في أعمال إرهابية ضد الجزيرة، وبيانات علنية أدلى بها إرهابيون واعترفوا فيها بأعمالهم دون التعرض لأي عقاب، مما يؤكد الحاجة إلى أعمال الرصد التي كان يضطلع بها الأشخاص الخمس بخصوص تلك الجماعات في ميامي بهدف الكشف عن أعمال العنف التي يجري التخطيط لها ضد كوبا والتي أدت إلى مقتل مدنيين أبرياء، ويقدم أدلة جديدة حاسمة دفاعاً عن قضيتهم، ولا سيما المبدأ العام للدفاع المستند إلى الضرورة.

كما تجاهل القرار المذكور تجاهلاً تاماً قرار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للجنة حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، والذي قضى بأنه في ضوء الوقائع والظروف التي أُجريت فيها المحاكمة، ونوع التهم والأحكام القاسية الصادرة في حق المتهمين، فإن المحاكمة لم تتم في أجواء الموضوعية والحياد اللازمين للقول بأنها تستوفي معايير محاكمة عادلة على النحو المحدد في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأعلن أن احتجازهم تعسفي، وحث حكومة الولايات المتحدة على أن تتخذ فوراً التدابير اللازمة من أجل وضع حد لأوجه الحرمان التي يتعرضون لها.

ونحن نندد بهذا القرار المخزي والمشين، ونوجه نداءً إلى البرلمانيين في العالم بأسره وإلى كل محبي العدل للانضمام إلى هذه القضية النبيلة والعادلة من أجل مطالبة وإلزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالإفراج فوراً عن الأبطال الكويتيين الخمس المناضلين ضد الإرهاب، والذي سيُكملون في شهر أيلول/سبتمبر المقبل ثمانية أعوام من السجن الجائر، في ظل قيود شديدة فيما يتعلق بالزيارات العائلية، وحرمان اثنين منهم من رؤية حتى زوجتيهما.

ويشكل الاحتفال باليوم الدولي من أجل تحرير الخمسة، والمقرر في الفترة من ١٢ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر المقبلين، مناسبة لمواصلة وتعزيز النضال من أجل كشف الحقيقة وإنصاف إخواننا وتعبئة حركة واسعة في البرلمانات والأوساط القانونية لضمان سيادة المبادئ العامة للقانون بما يكفل عودة هؤلاء الوطنيين إلى كوبا.